

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العشرون

جنيف، 21-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

طلب تمديد الموعد النهائي لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من غينيا - بيساو

1- صدقت غينيا - بيساو على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام 2001. وأبلغت في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته عن وجود مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة سيطرتها يُعرف أو يُشتبه في أنها مزروعة بألغام مضادة للأفراد. ووفقاً للمادة 5 من الاتفاقية، تعهدت غينيا - بيساو بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد أقصاه 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وتم تمديد الموعد النهائي المحدد لغينيا بيساو بموجب المادة 5 إلى 1 كانون الثاني/يناير 2012 في الاجتماع العاشر للدول الأطراف. وفي عام 2012، أعلنت غينيا - بيساو أنها أوفت بالتزاماتها بموجب المادة 5 من الاتفاقية.

2- وما يدعو للأسف أن الإبلاغ عن حوادث جديدة للألغام المضادة للأفراد استمر عقب إعلان الوفاء بالتزامات. وخلال الاجتماعات المعقودة بين الدورات في حزيران/يونيه 2021، أبلغت غينيا - بيساو عن اكتشاف مناطق ملغومة لم تكن معروفة من قبل، وقدمت بعد ذلك طلباً لتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام. وقُبل طلب التمديد في الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف وحُدد موعد نهائي جديد في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022.

3- وتمثلت أهداف طلب التمديد في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة المسح الضرورية للحصول على فهم أكثر وضوحاً لمدى التحدي الذي تطرحه الألغام الأرضية ووضع خطة عمل قائمة على الأدلة. ومما يؤسف له أن التقدم المحرز خلال فترة طلب التمديد كان محدوداً ويعزى ذلك أساساً إلى نقص الموارد المالية. ولكن، بفضل المساهمة الحكومية الداعمة لعمل المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو، تمكن المركز من الدخول في حوار مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، مما أدى إلى تحديد خمسة عناصر رئيسية تشكل أساس طلب التمديد الحالي:



- (أ) لا يزال هناك تلوث واسع النطاق بالذخائر المنفجرة في جميع أنحاء غينيا - بيساو. وهذا التلوث معروف جزئياً فقط، حيث لم يتم تقييمه قط بشكل منهجي؛
- (ب) لا توجد حالياً القدرة على ترسيم حدود التهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة ووضع علامات عليه وإزالته؛
- (ج) لا يوجد نظام معلومات وظيفي متاح لدعم أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام؛
- (د) لا توجد معايير وطنية لتأطير وتحسين سلامة أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وجودتها وكفاءتها؛
- (هـ) هناك سكان معرضون حالياً لخطر الذخائر المتفجرة.

4- وفيما يتعلق بالمعلومات المتاحة حالياً عن مدى التلوث المتبقي، حددت المنظمة غير الحكومية الوطنية "المعونة الإنسانية في غينيا - بيساو" تسع مناطق خطرة مؤكدة تُقَر مساحتها بحوالي 1 093 840 متراً مربعاً، فضلاً عن 43 منطقة يشتبه في أنها خطرة، وخمس مناطق قتال، وثلاثة مواقع للمهام الظرفية (لم يتم تطهيرها في غياب الموارد). وتنتشر هذه المناطق الخطرة في جميع أنحاء الإقليم ويشتهب في أنها ملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. بيد أن الجهود المبذولة لتحديد هذه المناطق الخطرة لم تطبق تقنيات المسح على النحو المعترف به في أحدث المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وسيتوجب إعادة مسحها.

5- وقد أُبلغ عن 13 حادثاً شمل 73 ضحية منذ عام 2012 من خلال آليات الإبلاغ غير الرسمية. ويشكل ذلك دليلاً قوياً على الأثر الإنساني للتلوث، والعبء الذي لا تزال الذخائر المتفجرة تشكله على سكان غينيا - بيساو، والحاجة إلى إجراء مزيد من المسح لفهم مدى التحدي فهماً أكثر دقة.

6- واستناداً إلى هذه النتائج، خلصت اللجنة إلى ضرورة إجراء مسح وطني باستخدام عملية للإفراج عن الأراضي قائمة على الأدلة وتمتثل للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتتمثل أهداف المسح الوطني فيما يلي:

- (أ) التحقيق في طبيعة التلوث ومداه وتحديد ذلك كمياً على المستوى الوطني، بما في ذلك تحسين بيانات المناطق الخطرة المعروفة بالفعل (الإجراء رقم 18 من خطة عمل أوسلو)؛
- (ب) وضع خط أساس لمواصلة رصد جهود المسح والتطهير، فضلاً عن الذخائر المتفجرة المتروكة والذخائر غير المنفجرة التي تلوث البلد أيضاً على نطاق واسع؛
- (ج) وضع خطط عمل قائمة على الأدلة وتقييم الموارد اللازمة لغينيا - بيساو للسعي إلى تحقيق هدف أن تكون بلداً خالياً من الألغام الأرضية بحلول عام 2025 (الإجراء رقم 19 من خطة عمل أوسلو)؛
- (د) جمع المعلومات اللازمة لدعم إنشاء قدرة وطنية مستدامة للقيام، بعد الوفاء بالالتزامات، بمعالجة أي مناطق ملغومة لم تكن معروفة من قبل.

7- وبالنظر إلى الوضع الحالي، تطلب حكومة غينيا بيساو تمديداً مدته 24 شهراً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وسيطلب 24 شهراً وقتاً كافياً لإنهاء المسح، وإجراء تحليل لموقع التلوث المتبقي ومداه وطبيعته، وأخيراً وضع وتقديم طلب بحلول 31 آذار/مارس 2024 يتضمن خطة مفصلة مبنية على أدلة ملموسة للوفاء بالتزامات المادة 5.

8- وتهدف غينيا - بيساو إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية خلال فترة التمديد لمدة سنتين:

- (أ) إنجاز المسح غير التقني على الصعيد الوطني؛

- (ب) تعزيز النظام الوطني لإدارة المعلومات؛
- (ج) تنفيذ أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة؛
- (د) تنفيذ مهام التطهير الظرفية في حالات الطوارئ؛
- (هـ) تنفيذ المسح التقني والشروع في التطهير؛
- (و) إعداد استراتيجية لمعالجة المخاطر المتبقية؛
- (ز) جمع الأموال.

9- ومن المقرر إجراء المسح الوطني غير التقني على مدار عام 2023. وسيحدد هذا المسح مدى التلوث في غينيا - بيساو وطبيعته. وستجرى مهام التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة ووضع العلامات ومهام ظرفية بالتوازي مع المسح غير التقني. وفي عام 2024، ستستمر القدرة على البحث والتطهير وسيتم توسيعها استناداً إلى نتائج المسح الوطني.

10- وسيعتبر المشغلون الوطنيون للإجراءات المتعلقة بالألغام موارد ذات أولوية لقدرة تشغيلية مستدامة قادرة على مواصلة الاستجابة للتلوث بالذخائر المتفجرة في غينيا - بيساو أثناء طلب التمديد وبعده. ومنظمة المعونة الإنسانية في غينيا - بيساو مشغل وطني رئيسي في مجال إزالة الألغام.

11- وعلى الصعيد الوطني، لم يجر أي تحقيق مؤخراً بشأن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للتلوث، ولكن أجريت دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية في عام 2008. ومن المتوقع أن يستمر أثر بعض التلوث الذي لم يكن معروفاً من قبل في إعاقة وصول السكان المتضررين إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية الفردية والجماعية.

12- ولا تعترف غينيا - بيساو إجراء دراسة استقصائية اجتماعية - اقتصادية مستقلة كخط أساس لأنشطتها. وبدلاً من ذلك، ستمدج بعض المعايير الاجتماعية - الاقتصادية في عملية تحديد الأولويات التي سيتم تطويرها (مثلاً انسداد الأراضي الصالحة للزراعة) لتحديد الوجهة التي ينبغي أن تذهب إليها الموارد المخصصة لعملية الإفراج عن الأراضي أولاً. ويمكن أن تكون البيانات اللازمة لتوفير هذه المعلومات جزءاً من استبيانات المسح التقني. وبالإضافة إلى ذلك، سيمدج المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو في معاييرها الوطنية بعض المتطلبات المتعلقة بتقييم الأثر بعد التطهير.

13- وتعترف غينيا - بيساو إدماج النوع الاجتماعي والتنوع على نطاق واسع في برنامجها، مع مراعاة احتياجات ومنظورات جميع الفئات في جميع المراحل، وتصميم المعايير والاستراتيجية الوطنية وخطط العمل والأنشطة بحيث تراعي النوع الاجتماعي والتنوع. وستبحث غينيا - بيساو عن شريك لإجراء تحليل للنوع الاجتماعي والتنوع في موعد أقصاه الربع الأول من عام 2023 لتقديم توصيات ملموسة لتعزيز النظر في جوانب النوع الاجتماعي والتنوع في البرمجة والتنفيذ وضمان رصدها وتقييمها بشكل صحيح.

14- وبالنظر إلى النقص الحالي في الموارد في البلد، سيبحث المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو عن دعم ومساهمة أصحاب المصلحة الدوليين لتعزيز الموارد المالية والمادية والتقنية والإجرائية لغينيا - بيساو في إجراءاتها لمكافحة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وسيكون الهدف الرئيسي هو تدريب القدرات الوطنية وتوجيهها وإرشادها. وإن كانت هذه القدرات الوطنية غير كافية بالنظر إلى مدى العمل وتعقيده، يمكن للمركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو أن يلتمس التنفيذ التشغيلي من المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

15- غير أن خطة العمل هذه تتضمن بعض الشروط المسبقة الرئيسية التي يتعين الوفاء بها بحلول نهاية فترة التمديد الحالية التي تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والتي ستكون حاسمة لتهيئة بيئة تمكينية تدعم عملية لإطلاق الأراضي ذات نوعية وفعالة وقائمة على الأدلة وموثقة توثيقاً جيداً. وتشمل هذه الشروط ما يلي:

- (أ) وضع نظام لإدارة المعلومات؛
- (ب) وضع معايير وطنية تتماشى مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام؛
- (ج) إعداد الموارد اللازمة لإجراء مسح وطني غير تقني وأنشطة الاتصال المجتمعية ذات الصلة؛
- (د) إعداد الموارد للمهام الطرفية والمسوحات التقنية ووضع العلامات والتطهير؛
- (هـ) استئناف أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة؛
- (و) جمع الأموال للفترة 2022-2024 (هذه الأنشطة غير ممولة حتى الآن).

16- وقد أُخِذَت المسائل المذكورة أعلاه في الحسبان لدى وضع خطة العمل. وتبلغ تكلفة تنفيذ الخطة في طلب التمديد ما مجموعه 5 688 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة 2022-2024. وحتى الآن، لا يزال الكثير غير ممول لعام 2022 والسنوات التالية. وستحتاج غينيا - بيساو على وجه الاستعجال إلى تعبئة الدعم الدولي للخطة المقترحة في طلب التمديد، مع تعبئة الموارد الوطنية في الوقت نفسه. وتذكر غينيا - بيساو أن وجود فجوة جزئية أو تأخير في التمويل في عام 2022 سيُسبب في تأخر خطة العمل المقترحة في طلب التمديد هذا وفقاً لذلك.

17- وعلى الرغم من أن غينيا - بيساو بلد محدود الموارد المالية، فإن حكومتها تواصل الاستثمار في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بالحفاظ على عمل المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو من خلال مساهمتها بما يُقدَّر بنحو 40 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في المباني وتكاليف التشغيل والمرتبات. وبالنظر إلى الميزانية المطلوبة لخطة العمل الوطنية، سيقدم المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو إلى وزارة الدفاع ميزانية منقحة تتضمن الحاجة إلى أي أفراد إضافيين أو معدات أو تكاليف تشغيل لتمويلها الدولة. وسُطِّبَ إلى المجتمع الدولي أن يساهم في سد الثغرات في التمويل التي لم تستطع حكومة غينيا - بيساو تحملها.

18- ومنذ عام 2012، لم يقدم المانحون الدعم لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو. والمعدات التي رُوِّدَ بها المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو في عام 2000 أصبحت الآن متجاوزة. وسيجري المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو تقييماً شاملاً لمعداته والمعدات التي ينبغي شراؤها لدعم التنفيذ. ويتطلب المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو، كأولوية من الأولويات، تعزيز قدراته (المعدات أو القوى العاملة أو المهارات أو الإجراءات أو الأموال)، بحثاً عن الاستدامة والامتثال للمعايير الدولية.

19- وتعتقد غينيا بيساو أن مفتاح تعبئة الموارد سيكون التقيد المستمر بأفضل الممارسات الدولية والتواصل المفتوح والشفاف مع المجتمع الدولي.

20- وفي 22 حزيران/يونيه 2022، نظمت غينيا - بيساو حدثاً للنهج الفردي على هامش اجتماعات ما بين الدورات في جنيف بمساهمات من المنظمة غير الحكومية الوطنية "المعونة الإنسانية في غينيا - بيساو" والمنظمة غير الحكومية الدولية "الفريق الاستشاري المعني بالألغام". وعقب هذا الحدث، اتصل بمدير المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو عددٌ من أصحاب المصلحة الذين أعربوا عن اهتمامهم بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو. وتعتزم غينيا - بيساو تقديم معلومات محدّثة كل ثلاثة أشهر لأصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه خطة العمل المقدمة في طلب التمديد.

21- وبفضل تمويل قدمته النرويج إلى منظمة "الفريق الاستشاري المعني بالألغام" لدعم برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو اعتباراً من آب/أغسطس 2022، يتوقع المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو إنجازات جيدة في الجزء الثاني من عام 2022 فيما يتعلق بالخطة المقترحة في طلب التمديد:

(أ) من باب الأولوية، وضع المعايير الوطنية البالغة الأهمية (الاعتماد، والإفراج عن الأراضي، والمسح غير التقني، والمسح التقني، والتخلص من الذخائر المتفجرة).

(ب) تقييم أفضل الخيارات المتاحة للمركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو للحصول على نظام مناسب ومستدام لإدارة المعلومات.

(ج) تحديد الشركاء الوطنيين والعمل معهم لبناء مواردهم وقدراتهم حتى يتمكنوا من البدء في القيام بعمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام (التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، والمسح غير التقني، والمسح التقني، وتقييم الأثر بعد التطهير) في عام 2023.

22- واعتباراً من آب/أغسطس 2022، كان مستوى التمويل أدنى بكثير من الميزانية التقديرية المقترحة في طلب التمديد للفترة 2022-2024. ولهذا السبب، يسعى المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو إلى تعزيز تعبئة الموارد المالية أو التقنية أو المادية لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وسيقوم المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو، بدعم من الفريق الاستشاري المعني بالألغام، بوضع استراتيجية وطنية وإقليمية لتعبئة الموارد من أجل وضوح الرؤية والتمويل والدعوة.

23- وعلى الصعيد الوطني، يهدف المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو إلى ما يلي:

(أ) التعاون بشكل استباقي مع وزارة الدفاع، وتقديم البرنامج الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، والميزانية والتحديات ذات الصلة؛

(ب) الدعوة إلى زيادة مساهمة الحكومة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف تخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من الميزانية السنوية المقترحة في طلب التمديد التي ستعطيها حكومة غينيا - بيساو، استناداً إلى افتراض الاستقرار السياسي؛

(ج) إجراء مسح خاص بأصحاب المصلحة للجهات الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات الدولية للتعاون معهم وتحديد أوجه التآزر المحتملة.

24- وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، يهدف المركز الوطني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في غينيا - بيساو إلى ما يلي:

(أ) تنظيم حلقة عمل لتعبئة الموارد في بيساو في الجزء الثاني من عام 2022؛

(ب) الحصول على دعم مركز جنيف الدولي في المجالات الرئيسية مثل الحوكمة و/أو إدارة المخاطر و/أو إدارة الجودة و/أو إدارة المعلومات؛

(ج) مواصلة وتطوير الاتصال والتنسيق مع مشغلي الإجراءات المتعلقة بالألغام لتشجيع جمع الأموال وتوجيهه ودعمه.